Sada Al-Jamiah Journal of Financial and Administrative Sciences
مجلة صدى الجامعة للعلوم المالية والإدارية
Volume 2, Issue 1 - 2026 - Pages 117-131

The Impact of Contractionary Policies vs. Developmental Policies on the Path of Libyan Economic Reform: An Econometric Study for the Period (1984–2024)

Dr. Mohamed O. Salama [1*], Dr. Yusef Y Masoud [2]
[1] Assistant Professor, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Libya
[2] Professor of Economics, The Libyan Academy, Janzour, Libya
Email (for reference researcher): mohammedsalama@bwu.edu.ly

أثر السياسات الانكماشية مقابل السياسات التنموية على مسار الإصلاح الاقتصادي الليبي: دراسة قياسية للفترة (1984- 2024)

د. محمد عثمان سلامة [1*]، أ.د. يوسف يخلف مسعود [2]
[1] أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا
[2] أستاذ علم الاقتصاد، الاكاديمية الليبية، جنزور، ليبيا

Received: 11-12-2025; Accepted: 09-02-2026; Published: 14-02-2026

الملخّص

تستهدف هذه الدراسة استشراف نموذج بديل للإصلاح الاقتصادي يتجاوز قصور المنهج الانكماشي التقليدي، سعياً لتحقيق استقرار تنموي مستدام في ليبيا. استندت الدراسة إلى نموذج "مربع كالدور السحري" (Kaldor's Magic Square) لتقييم الأداء الاقتصادي الكلي للفترة 2011-2023، كما وظفت منهجية التكامل المشترك لـ "جوهانسين" (Johansen Co-integration) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) لتقدير العلاقات التوازنية في المديين الطويل والقصير للفترة من 1984 إلى 2024. خلصت النتائج إلى إخفاق برامج التثبيت الهيكلي في تحقيق الاستقرار؛ حيث شهد عام 2020 اختلالات هيكلية حادة تمثلت في تضخم مفرط، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع حاد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وبينت الدراسة أن التحسن الظاهري في الميزان التجاري لم يكن نتيجة كفاءة إنتاجية، بل نتاج تذبذب أسعار النفط وسياسات نقدية انكماشية أدت إلى تآكل الدخول الحقيقية للمواطنين عبر التخفيض المتكرر لقيمة العملة. كما أثبت التحليل القياسي وجود علاقة طردية بين الصادرات النفطية والموازنة العامة، مقابل أثر سلبي لعدم الاستقرار السياسي وتقلبات أسعار النفط، مع انعدام أي دور ملموس للموارد غير النفطية في معالجة العجز المالي.

الكلمات المفتاحية: برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي، الإصلاح التنموي، التضخم، البطالة، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري.

Abstract

This study aims to explore an alternative model for economic reform that transcends the limitations of traditional contractionary approaches, seeking to achieve sustainable developmental stability in Libya. The study relies on Kaldor's Magic Square model to evaluate macroeconomic performance during 2011-2023, and employs the Johansen Co-integration methodology along with the Error Correction Model (ECM) to estimate equilibrium relationships in both the long and short run for the period from 1984 to 2024. The results indicate the failure of structural adjustment programs to achieve stability; the year 2020 witnessed severe structural imbalances manifested in

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

hyperinflation, high unemployment rates, and a sharp decline in GDP per capita. The study demonstrates that the apparent improvement in the trade balance was not a result of productive efficiency, but rather the outcome of fluctuating oil prices and contractionary monetary policies that eroded citizens' real incomes through repeated currency devaluations. Econometric analysis further confirms a positive relationship between oil exports and the public budget, contrasted by the negative impact of political instability and oil price volatility, with no significant role for non-oil revenues in addressing the fiscal deficit.

Keywords: Structural Adjustment and Stabilization Programs, Developmental Reform, Inflation, Unemployment, GDP Per Capita Growth Rate, Trade Balance.

1- المقدمة

تضطلع السلطة التنفيذية بدور جوهري في صياغة المشهد الاقتصادي والاجتماعي عبر حزمة من السياسات المالية والنقدية؛ حيث تظل الموازنة العامة وأدواتها المحرك الأساسي للطلب الكلي، والمحدد الرئيس لمسارات النمو أو الركود. ولا يقتصر دور السياسة المالية على ضبط الإيقاع الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليشمل توجيه القطاعات الإنتاجية عبر الحوافز الضريبية، والتأثير في موازين المدفوعات من خلال الرسوم الجمركية التي تنظم حركة التجارة ورؤوس الأموال، وصولاً إلى تحفيز معدلات الادخار والاستثمار القومي.

ومع تفاقم معضلات الدين العام، وتآكل المدخرات القومية، واضطرار الدولة لتسييل بعض أصولها الخارجية لمواجهة العجز الهيكلي، بات تبني برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي ضرورة حتمية لا خياراً ثانوياً. وفي هذا السياق، يبرز في الأدبيات الاقتصادية منهجان متمايزان للإصلاح هما:

- **منهج التثبيت والتكيف الهيكلي (Structural Adjustment):** وهو النموذج المدفوع برؤى المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، ويقوم على تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص والمبادرة الفردية. اتسم هذا النهج تاريخياً بنزعة انكماشية تقشفية، ارتبطت في كثير من التجارب بتراجع معدلات النمو، وارتفاع نسب البطالة، وإعادة توزيع الثروة بشكل أدى إلى انخفاض الدخول الحقيقية للشرائح الاجتماعية الواسعة.
- **النهج التنموي (Developmental Approach):** وهو البديل الذي تطرحه هذه الدراسة، حيث يرتكز على معالجة الاختلالات الهيكلية عبر تنمية الموارد السيادية غير النفطية، وترشيد الإنفاق العام، وتهيئة بيئة استثمارية محفزة للتشغيل، مع ضمان التوازن بين كفاءة الأداء الاقتصادي ومتطلبات العدالة الاجتماعية.

واقع الاقتصاد الليبي ومسوغات الدراسة

بالنظر إلى الحالة الليبية، تكشف التقارير الرقابية عن عجز هيكلي مزمن في الموازنة العامة، تفاقم بشكل حاد بين عامي 2013 و2020، حيث تجاوز العجز في عام 2020 حاجز 10 مليار دينار ليبي (وفقاً لتقارير ديوان المحاسبة). هذا الواقع دفع بصانع القرار نحو تبني سياسات انكماشية صريحة؛ بدأت بخصخصة المؤسسات الإنتاجية، ثم رفع الدعم عن السلع الأساسية، وصولاً إلى التخفيض الحاد والمتلاحق لقيمة العملة المحلية مقابل الدولار (من 1.35 إلى 4.48 وما تلاه من تعديلات وفرض رسوم).

وعليه، تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل حول مدى نجاعة السياسات الانكماشية في إصلاح اقتصاد يعاني من اختلالات هيكلية عميقة واضطرابات أمنية وسياسية. وتكمن المفارقة في تبني صانع القرار الليبي لبرامج تقشفية تُفرض عادةً على الدول المثقلة بالديون الخارجية، في حين أن ليبيا دولة تمتلك موارد ضخمة وتعاني أساساً من أزمة إدارة وعدم استقرار سياسي، وليس من فقدان الملاءة المالية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

2- فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن البرنامج الانكماشي لن يؤدي إلا إلى تفاقم تدهور المستوى المعيشي وعدم استقرار الأسعار، وفقدان الدولة لأصولها السيادية. وبدلاً من ذلك، تفترض الدراسة أن الخيار الأمثل في أوقات الأزمات هو تفعيل أدوات "اقتصاد الأزمة" والنهج التنموي الذي تضطلع فيه الدولة بمسؤولياتها المباشرة حتى الوصول لمرحلة الاستقرار.

3- أهداف الدراسة

- كشف مدى ملاءمة برامج الإصلاح التقليدية للواقع الليبي الراهن.
- تقديم بدائل سياساتية تعتمد على المنهج التنموي كمسار أكثر نجاعة من النهج الانكماشي.
- استخدام أداة "مربع كالدور السحري (Kaldor's Magic Square) "لتحليل تداعيات عدم الاستقرار في المتغيرات الأربعة: (النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم، والتوازن الخارجي)، مع اتخاذ عام 2010 كنقطة مرجعية للمقارنة.

4- المنهجية والأدوات التحليلية

- **التحليل الوصفي المقارن (مربع كالدور السحري) :**تم استخدام هذا النموذج لتقييم كفاءة الأداء الاقتصادي الكلي عبر أربعة مؤشرات رئيسية: (المستوى العام للأسعار، معدل البطالة، توازن الميزان التجاري، ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي). أجرت الدراسة مقارنة مرجعية بين عام 2015 (كممثل لفترة ما قبل الشروع في الإصلاحات الهيكلية) وعام 2023 (كفترة تقييمية بعد مرور سنوات على تبني النهج الانكماشي)، وذلك لرصد الانحرافات في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
- **التحليل القياسي (Econometric Analysis)** بغية اختبار العلاقات السببية والتوازنية بين متغيرات الدراسة، تم استخدام منهجية التكامل المشترك لـ "جوهانسين-Johansen Co) " integration)ونموذج تصحيح الخطأ .(Vector Error Correction Model - VECM)

تهدف هذه المنهجية إلى:

1. تقدير دالة الدراسة في المدى الطويل لتحديد مدى استجابة المؤشرات الاقتصادية للسياسات المتبعة.
2. تحليل ديناميكيات المدى القصير وسرعة التعديل نحو التوازن عقب الهزات الاقتصادية.
3. تغطية السلسلة الزمنية الممتدة من عام 1984 إلى 2024، مما يمنح النتائج عمقاً تاريخياً وموثوقية إحصائية في ظل التقلبات التي شهدها الاقتصاد الليبي.

5- الدراسات السابقة

تطور مفاهيم الإصلاح الاقتصادي :حظي مفهوم الإصلاح الاقتصادي بزخمٍ بحثيٍ واسع لدى الاقتصاديين وخبراء صندوق النقد الدولي منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وتحديداً في أعقاب أزمة المديونية الدولية التي انطلقت من المكسيك عام 1982، والتي اعتبرها خرص والحواس (2018) الحجر الأساس والمنطلق الفعلي لمسارات الإصلاح الهيكلي في الدول النامية. ومن هذا المنطلق، تباينت المناهج الإصلاحية المتبعة، وهو تباين لم يقتصر على الأطر النظرية فحسب، بل امتد ليشمل المخرجات والنتائج التطبيقية؛ حيث كشفت دراسة إسماعيل وعبد المنعم (2018) التي شملت 44 دولة خلال الفترة (1970-1999) عن نتائج غير مرضية لمعدلات النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرجعةً هذا القصور إلى التراخي في تنفيذ الإصلاحات الضرورية، مما جعل البيئة الاقتصادية في تلك الدول غير مواتية لتبني النهج الانكماشي مقارنة بمناطق جغرافية أخرى حققت نجاحات ملموسة.

وفي سياق متصل، استعرضت مجموعة من الدراسات) حجاب وآخرون، 2019؛ عبورة، 2009؛ بيرثلمي وبن طاهر، 2004 (استجابة العديد من الدول النامية للمتغيرات البيئية الخارجية والمتطلبات التنموية الداخلية عبر تبني سياسات تحررية تعزز دور آليات السوق والقطاع الخاص، وتدفع باتجاه الاندماج في

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الاقتصاد العالمي. وقد ركزت هذه التوجهات على استعادة التوازن الكلي بشقيه الداخلي والخارجي من خلال تطبيق سياسات مالية ونقدية متشددة تهدف إلى كبح جماح الطلب المحلي، عبر تقليص الإنفاق الحكومي، والسيطرة على المعروض النقدي، وإصلاح منظومة الأسعار وصرف العملات، وهي السياسات التي تجلت بوضوح في التجربة الهندية التي نجحت في السيطرة على معدلات التضخم وتراكم احتياطيات نقدية أجنبية كبيرة.

وعلى صعيد الخصوصية الهيكلية للاقتصاد الليبي، قدمت دراسة يخلف (2018) تحليلاً للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1996-2018)، خلصت من خلاله إلى ضرورة إدارة الدولة لأدوات "اقتصاد الأزمة" في مراحل عدم الاستقرار، مع إمكانية التحول نحو السياسات النقدية الانكماشية عند بلوغ حالة الاستقرار؛ وتهدف هذه الرؤية إلى ضمان استقرار المستوى العام للأسعار ومعالجة العجز في الميزان التجاري، حتى وإن ترتب على ذلك آثار جانبية مؤقتة تتمثل في تباطؤ النمو الاقتصادي أو ارتفاع معدلات البطالة، باعتبار ذلك ثمنًا ضرورياً لتحقيق إصلاح مؤسسي وهيكلي شامل ومستدام للاقتصاد الليبي.

يُستنتج من العرض التحليلي للدراسات السابقة وجود تباين جوهري في فاعلية سياسات الإصلاح الاقتصادي تَبَعاً للبيئة المؤسسية والتوقيت الزمني للتنفيذ؛ حيث لُوحظ وجود تباين جوهري في فاعلية السياسات الانكماشية بين الدول؛ فبينما نجحت في دول كالهند، واجهت تحديات بيئية في منطقة الشرق الأوسط، أما الحالة الليبية فتتطلب مزيجاً خاصاً بين أدوات إدارة الأزمات والسياسات النقدية التقليدية لتحقيق الإصلاح المنشود.

فاعلية النهج التنموي التوسعي وتحدياته :وعلى نقيض التوجهات التي تحبذ النهج الانكماشي كمدخل للإصلاح، يرى طيف عريض من الأدبيات الاقتصادية في النهج التنموي التوسعي أسلوباً ناجعاً لتحفيز النشاط الاقتصادي؛ إذ استشهدت دراسة مازن وآخرون (2018) و Dawson (2006)بالنموذج الأمريكي، حيث ساهمت السياسات النقدية والمالية المحفزة في رفع قيمة الدولار بنسبة تجاوزت 10% خلال الفترة (2014-2015)، مما أدى إلى انتعاش داخلي وانخفاض في أسعار السلع الأساسية عالمياً، وهو ما انعكس بدوره على توازنات العرض والطلب في سوق النفط الخام. وفي سياق تقييم المدى الزمني للأثر، أجمعت دراسات أجريت على 26 دولة، بالإضافة إلى سلسلة من الأبحاث حول الاقتصاد الجزائري) حبيب وآخرون، 2015؛ لعمى ومسعى، 2014؛ نسمة وموارد، 2017؛ أبومرداس، 2015؛ مسعودي، 2017؛ و(Baecky and Havranek, 2013، على أن هذه الإصلاحات التوسعية قد تتحمل الدولة تكلفتها في الأجل القصير، إلا أنها تثمر أثراً إيجابياً ملموساً على معدلات النمو في الأجل الطويل.

بيد أن هذا التفاؤل بالنهج التوسعي لم يكن مطلقاً في جميع التجارب؛ حيث أظهرت دراسة Nazir et al. (2013)حول الاقتصاد الباكستاني (1980-2012) تبايناً جوهرياً، إذ كشفت عن أثر عكسي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، في مقابل وجود علاقة طردية بين الإيرادات العامة والنمو. وخلصت الدراسة إلى أن الإطار المؤسسي ومدى الشفافية والمصداقية في تنفيذ السياسات المالية هما المحددان الأساسيان لنجاح الإصلاحات وبناء ثقة الأفراد في القرارات السيادية.

6- واقع المنهج الانكماشي كآلية للإصلاح في الاقتصاد الليبي

تتعدد الرؤى حول الدور التنموي للسياسة النقدية؛ إذ يرى البعض أن تأثيرها قد يكون غير مباشر من خلال تبني المنظور الكلاسيكي الذي يحصر مهامها في استقرار المستوى العام للأسعار، وهو ما يمنح النظام المالي والنقدي ثقةً كفيلة بجذب الاستثمارات ودفع عجلة التنمية في الأجل الطويل. وفي المقابل، يبرز اتجاه يرى لها دوراً مباشراً في صياغة قرارات قطاع الأعمال عبر أدوات سعر الفائدة، وسعر الصرف، والائتمان المصرفي.

قبل الخوض في تحليل أبعاد المنهج الانكماشي كسياسة إصلاحية وتقييم مخرجاته عبر مؤشرات مربع "كالدر" السحري **(Magic Square)** للاقتصاد الليبي، يستلزم الأمر تحديد المرجعية القياسية التي سيتم الاستناد إليها في عملية التقييم. وفي هذا الصدد، ستتم مقارنة النتائج المحققة بالنموذج الأمثل للدول **(Ideal Country)** الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). كمرجعية قياسية. و تتخذ هده

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المنظمة من باريس مقراً لها، مؤسسة دولية رائدة تهدف إلى دعم الدول الأعضاء (البالغ عددها 34 عضواً من الدول المتقدمة) في تحقيق نمو اقتصادي مستدام طويل الأجل والارتقاء بمستوى المعيشة. وتعتمد المنظمة في تقاريرها على خبرات تراكمية لأكثر من 200 لجنة تقنية وأربعين ألف خبير. وقد قدمت المنظمة نمطاً اقتصادياً مثالياً يمثل الحالة التوازنية القصوى، وهو النموذج الذي سيتم استخدامه في هذه الدراسة كمعيار للمقارنة مع نتائج الاقتصاد الليبي.

عد منظمة(OECD) ، التي تتخذ من باريس مقراً لها، مؤسسة دولية رائدة تهدف إلى دعم الدول الأعضاء (البالغ عددها 34 عضواً من الدول المتقدمة) في تحقيق نمو اقتصادي مستدام طويل الأجل والارتقاء بمستوى المعيشة. وتعتمد المنظمة في تقاريرها على خبرات تراكمية لأكثر من 200 لجنة تقنية وأربعين ألف خبير. وقد قدمت المنظمة نمطاً اقتصادياً مثالياً يمثل الحالة التوازنية القصوى، وهو النموذج الذي سيتم استخدامه في هذه الدراسة كمعيار للمقارنة مع نتائج الاقتصاد الليبي.

1.6. برنامج الإصلاح الاقتصادي في ليبيا وفق مربع "كالدر

بهدف قياس فاعلية برنامج الإصلاح الاقتصادي في ليبيا وفق متغيرات مربع "كالدر"، تم اختيار فترتين زمنيتين تعكسان تحولات جوهرية في هيكل السياسة الاقتصادية: عام 2015 (سنة الأساس) وتمثل المرحلة التي أعقبت تغيير نظام الحكم وشهدت محاولات للاستقرار النسبي، وتعد نقطة انطلاق للمقارنة بصفتها فترة ما قبل تبني الإصلاحات الهيكلية المكثفة. اما بالنسبة لسنة التقييم فهي (2020) وتمثل الحقبة التي شهدت تدخلاً مباشراً من الأمم المتحدة في الشؤون الاقتصادية المحلية، حيث تم طرح خارطة طريق للإصلاح عبر برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي، والمعروفة إعلامياً بـ "إصلاحات ستيفاني ويليامز " .

يهدف هذا التقسيم الزمني إلى رصد الفوارق الجوهرية في الأداء الاقتصادي بين فترتين: الأولى اتسمت بالإدارة المحلية التقليدية، والثانية خضعت لضوابط برنامج الإصلاح الدولي، مما يتيح استخلاص نتائج دقيقة حول مدى قدرة المنهج الانكماشي المتبع على تقريب الاقتصاد الليبي من حدود "النموذج الأمثل" لمنظمة(OECD).

2.6. تحليل مؤشرات مربع "كالدر" السحري للاقتصاد الليبي لعام 2015

كشفت القراءة التحليلية لمتغيرات مربع "كالدر" السحري في الاقتصاد الليبي لعام 2015 عن حالة حادة من التشوه الهيكلي وعدم الاستقرار الكلي، حيث سجلت المؤشرات الأربعة انحرافات جوهرية عند مقارنتها بالنموذج الأمثل للدول (Ideal Country). فقد شهد هذا العام انفلاتاً تضخمياً كارثياً تجاوزت معه معدلات التضخم حاجز 24%، وهو ما يمثل فجوة شاسعة عن المعدل المستهدف المقدر من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، حيث قفز الانحراف بنحو 23.99% عن المستوى الأمثل. ولم تكن سوق العمل بمنأى عن هذا الاضطراب؛ إذ سجلت معدلات البطالة مستويات مرتفعة بلغت قرابة 19%، متجاوزةً الحد المسموح به والمستهدف دولياً بفارق إحصائي كبير تخطى الـ 13%.

وفيما يتعلق بمؤشرات الأداء الإنتاجي، أظهرت البيانات تدنياً حاداً في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي سجل قيمة سالبة بلغت 0.17- %، منخفضاً عن الحد الأمثل للنمو بنحو 20%، وهو ما يعكس انكماشاً في الرفاه الاقتصادي وتراجعاً في القدرة الإنتاجية للدولة خلال تلك الفترة. وبالتوازي مع هذا التراجع المحلي، عانى القطاع الخارجي من ضغوط ملحوظة تجلت في تسجيل رصيد الميزان التجاري عجزاً قدره 0.46- %، مما يؤكد فقدان التوازن الخارجي للاقتصاد الليبي واختلال قاعدة التبادل التجاري مع العالم الخارجي، لتشكل هذه المؤشرات مجتمعةً صورة لاقتصاد يعاني من صدمات تضخمية وركود هيكلي عميق قبل البدء في مسارات الإصلاح اللاحقة.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

شكل (1) يوضح مؤشرات مربع كالدر الاقتصادي الليبي في 2015

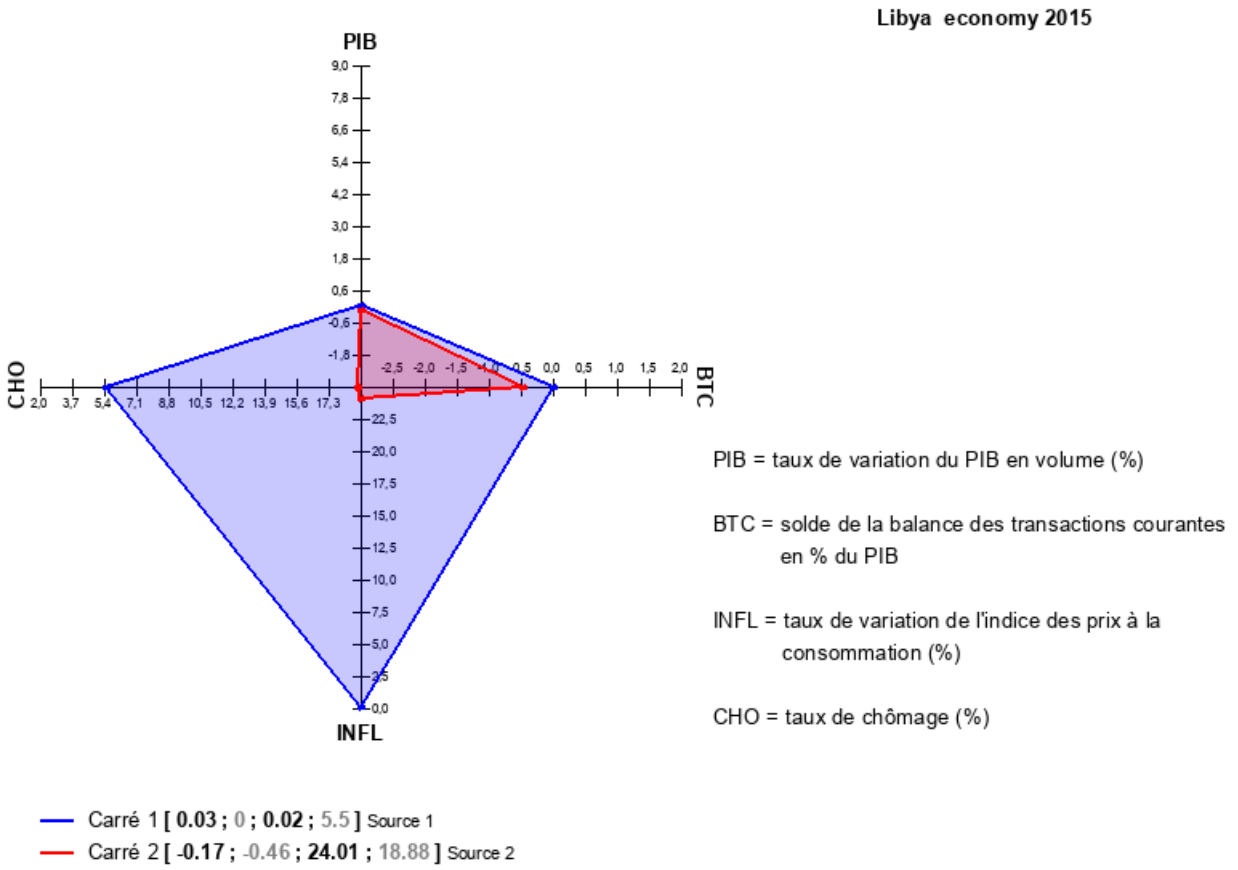

3.6. تحليل التحديات الهيكلية والمؤسسية في الاقتصاد الليبي (2011- 2015)

أرجعت التقارير الرقابية الصادرة عن ديوان المحاسبة الليبي حالة التضخم المتسارع وانهيار القيمة التبادلية للعملة الوطنية إلى غياب إدارة فاعلة تعتمد أدوات "اقتصاد الأزمة" خلال فترات النزاع المسلح؛ حيث تم الاعتماد بشكل مفرط على القطاع الخاص لتأمين السلع الأساسية والسيولة النقدية عبر آلية الاعتمادات المستندية، وهو ما أدى إلى انحراف السياسة النقدية عن مسارها القانوني المنصوص عليه في المادتين (46،47) من القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن النقد والمصارف. وقد ترتب على هذا القصور التنظيمي تفشي ظواهر المضاربة في السوق الموازية، حيث استنزفت عمليات بيع النقد الأجنبي لصالح تجار العملة مبالغ طائلة، مما عزز من هيمنة القطاع غير الرسمي على تدفقات السيولة والتحكم في مستويات الأسعار، وأضعف بالتالي قدرة الدولة على ضبط الاقتصاد المحلي.

وقد استمر هذا الخلل الهيكلي خلال عام 2014، حيث كشفت البيانات عن استنزاف حاد لاحتياطيات مصرف ليبيا المركزي من النقد الأجنبي نتيجة تقييد تداول العملة على المواطنين ومنحها للمضاربين تحت غطاء اعتمادات تجارية وحوالات خارجية تجاوزت قيمتها 20.8 مليار دولار في عام واحد، دون وجود أثر ملموس لهذه المبالغ في شكل سلع أو خدمات أو مشروعات إنشائية على أرض الواقع. كما سُجل قصور إشرافي واضح من قبل إدارة الرقابة على المصارف في متابعة هذه التحويلات التي بلغت إجمالاً نحو 100.8 مليار دولار خلال سنتي 2013-2014، فضلاً عن رصد عمليات تزوير واسعة في الاعتمادات المستندية لعام 2015 والتي بلغت قيمتها 41 مليار دولار، دون اتخاذ إجراءات رادعة لتصحيح هذه المسارات.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

وعلى صعيد السياسة المالية والتنموية، برز الفساد كعقبة جوهرية أمام رفاهية المواطن، حيث صُنفت ليبيا ضمن أكثر الدول فساداً عالمياً بين عامي 2013 و2015. وتجلى ذلك في سوء تخصيص أموال التنمية، والاستمرار في تسييل التفويضات المالية لمشروعات متوقفة بالمخالفة للوائح المنظمة، بالإضافة إلى التلاعب بالرسوم الجمركية والتهرب من سدادها عبر إقرارات وهمية وتزوير بلد المنشأ. وامتدت مظاهر الهدر المالي لتشمل بند المساهمات الخارجية والمشاركات الدولية التي بلغت 10 مليارات دولار دون تحقيق عوائد استثمارية أو خدمية فعلية، علاوة على التشوهات الكبيرة في منظومة الأجور التي سجلت تفاوتاً في الدخول وصل إلى 55 ضعفاً بين الحدين الأدنى والأعلى في القطاع العام.

وفيما يتعلق بإدارة المقدرات السيادية، رُصدت مخالفات قانونية صريحة تمثلت في منح قروض وهبات دولية بقيمة تجاوزت 761 مليون دولار من بند احتياطي الميزانية المخصص لتغطية العجز المحلي. كما اتسمت سياسة الاستثمار بالتخبط، من خلال التركيز على القطاع الخدمي وإهمال تأهيل الوحدات الإنتاجية قبل خصخصتها، مما أدى لتعثر 125 وحدة إنتاجية بقيمة 2.2 مليار دينار، وتراكم مشروعات استثمارية غير منفذة بقيمة تجاوزت 43 مليار دينار. وتفاقمت هذه الأزمات بضياع استثمارات خارجية في ودائع بدول منهارة اقتصادياً بقيمة 3.2 مليار دينار. وقد تزامنت هذه الاختلالات مع حالة من عدم الاستقرار السياسي والعسكري والنزاع على الشرعية الدستورية بعد انتخابات 2014، وما تلاها من إغلاق للموانئ والحقول النفطية، مما قوض الموارد السيادية وعطل خطط المؤسسات الوطنية، ليدخل الاقتصاد الليبي في دوامة من المشاكل الهيكلية العميقة.

4.6. أثر الفساد المؤسسي وسوء الإدارة على تشوهات مربع "كالدر" (2015)

تتجلى العلاقة الطردية بين التدهور الرقابي والانحدار الاقتصادي عند إسقاط ملفات الفساد المالي على زوايا مربع "كالدر" السحري لعام 2015؛ إذ لم يكن الارتفاع الكارثي في معدل التضخم الذي تجاوز **24%** مجرد ظاهرة نقدية عابرة، بل كان نتيجة مباشرة لغياب أدوات "اقتصاد الأزمة" وإطلاق يد المضاربين في سوق العملة. إن استنزاف احتياطيات النقد الأجنبي عبر اعتمادات وهمية وتسهيلات لشركات غير منتجة بقيمة تجاوزت **100مليار دولار** خلال سنتي 2013-2014، أدى إلى فقدان الدولة السيطرة على تدفقات السيولة، مما تسبب في انهيار القيمة الشرائية للدينار وانعكس في صورة فجوة تضخمية بلغت **23.99%** عن المستوى الأمثل.

وفيما يخص العجز المسجل في الميزان التجاري بنسبة **0.46-%**، فإنه يجد تفسيره في التقارير الرقابية التي كشفت عن تزوير واسع في الاعتمادات المستندية وتلاعب في الرسوم الجمركية، حيث تم تحويل مليارات الدولارات للخارج تحت غطاء توريد سلع لم تصل فعلياً إلى السوق المحلية. هذا الخلل لم يضعف التوازن الخارجي فحسب، بل أدى إلى شلل في الجهاز الإنتاجي المحلي، وهو ما يفسر تدني معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو **20%** عن الحد الأمثل؛ فتبديد أموال التنمية في غير أغراضها، وتسييل تفويضات مالية بقيمة **12.6مليار د.ل** لمشروعات متوقفة، حرم الاقتصاد من أي قيمة مضافة فعلية.

أما الارتفاع الحاد في معدلات البطالة لتقترب من **19%**، فهو انعكاس بنيوي لسوء إدارة مقدرات البلد وتفشي المحسوبية في التعيينات وتفاوت الدخول الصارخ الذي وصل إلى **55ضعفاً**. إن توقف **739 مشروعاً** تعاقدياً بقيمة **44مليار د.ل** بسبب الفساد وعدم كفاءة الشركات المتعاقد معها، أدى إلى فقدان آلاف فرص العمل وتوقف الدورة الاقتصادية في قطاع الإنشاءات. وبالتوازي مع الانقسام السياسي والعسكري وإغلاق الموانئ النفطية، اكتملت أضلاع التشوه في مربع "كالدر"، ليصبح الاقتصاد الليبي في عام 2015 نموذجاً لـ "اللانمو التضخمي" الناتج عن تآكل هيبة الدولة وهيمنة اقتصاد الظل والفساد المؤسسي.

5.6. تحليل مؤشرات مربع "كالدر" لعام 2020 ومعوقات الإصلاح الهيكلي

لم تكن نتائج مربع "كالدر" السحري للاقتصاد الليبي لعام 2020 بأفضل حال من سابقتها في 2015؛ فبالرغم من تبني برنامج تقشفي قاسي تحمل المواطن تبعاته من خلال تآكل المدخرات وانخفاض القوة الشرائية، إلا أن المؤشرات الكلية ظلت تعكس فشلاً في تحقيق التوازن المنشود. حيث سجلت معدلات البطالة

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

استمراراً في الارتفاع بنسبة **18.6%** بانحراف **13.13%**عن المعدل الأمثل ، وظل التضخم عند مستويات كارثية بلغت **22.3%**.كما تعمق تدهور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ليسجل نمواً سالباً قدره **0.23-%**، وهو ما يمثل انحرافاً حاداً عن المعايير الدولية بنسبة **26%**. وعلى الرغم من تحقيق فائض طفيف في الميزان التجاري بنسبة **0.09%**، إلا أن التشوه العام في المربع السحري ظل قائماً بشكل يعجز معه البرنامج الإصلاحي عن ملامسة حدوده المثالية.

شكل (2) يوضح مؤشرات مربع كالدر الاقتصادي الليبي لسنة 2020

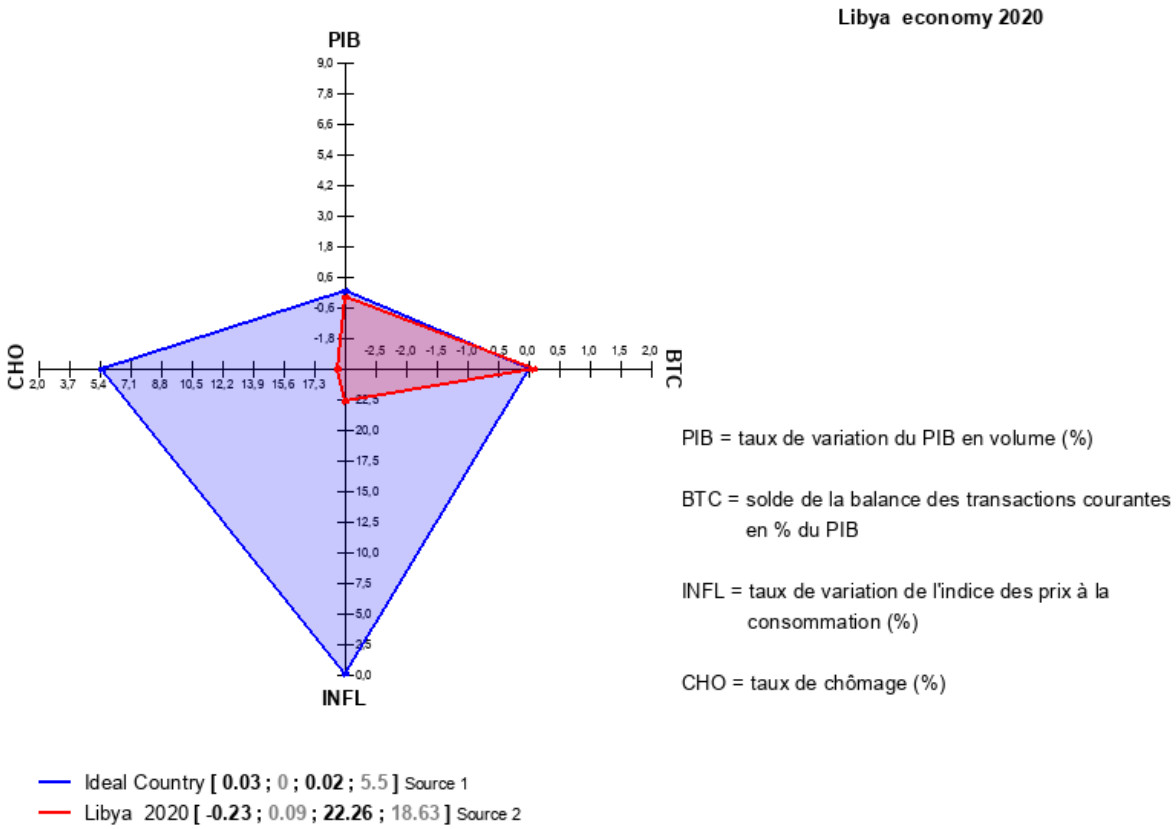

وتعزى أسباب هذا الإخفاق، وفقاً للتقارير الرقابية (2016-2020)، إلى حزمة من العوامل الهيكلية والمؤسسية؛ يأتي في مقدمتها الانقسام السياسي وتعدد الحكومات، مما ضاعف النفقات التسييرية وخلق فجوة عميقة بين خطط الإصلاح والواقع الإداري المترهل. وقد تزامن ذلك مع شلل اقتصادي ناجم عن الإغلاقات المتكررة للموانئ النفطية، المصدر الوحيد للدخل الريعي، مما كبد الدولة خسائر تجاوزت 106 مليار دولار .كما ساهم التشوه الهيكلي للإدارة العامة في هدر الموارد نتيجة تداخل الاختصاصات بين الأجهزة التنفيذية في قطاعات الإسكان، والمواصلات، والصحة، والمياه.

وبالتوازي مع ذلك، برز فساد القطاع الخاص كعقبة إضافية عبر التهرب الضريبي والجمركي، وتهريب الأموال للخارج من خلال التلاعب بالاعتمادات المستندية والتوريدات الوهمية، فضلاً عن سوء أداء صانع القرار الاقتصادي الذي انتهج سياسات تضييق نقدي في عام 2017 أدت لارتفاع قياسي في سعر صرف النقد الأجنبي بالسوق الموازية. وتؤكد مؤشرات مدركات الفساد العالمي (CPI) تربع ليبيا على قائمة الدول الأكثر فساداً، حيث تم إهدار مليارات الدينارات على قطاعات الكهرباء، والصحة، والتعليم، والدعم دون تحقيق أثر تنموي ملموس، في ظل منظومة رقابية وقضائية تعاني من المحاباة والإفلات من العقاب.

إن هذه النتائج تفصح عن فشل مدوي لبرنامج التثبيت والتكييف الهيكلي الذي تجاوز مداه الزمني المفترض (3 سنوات) دون تحقيق استقرار حقيقي؛ إذ تحولت السياسات النيوكلاسيكية إلى أداة لزيادة معاناة المواطن وتعميق الركود التضخمي. وبناءً عليه، فإن الاستمرار في هذا النهج الانكماشي دون معالجة الجذور

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المؤسسية والسياسية للفساد والانقسام في الاقتصاد الليبي لن يؤدي إلا إلى مزيد من تدهور النمو وضياع فرص التنمية المستدامة و تفاقم معاناة المواطن الليبي.

6.6. ما بعد تجربة الاصلاح للفترة 2021- 2023:

بناءً على تحليل البيانات الاقتصادية لليبيا خلال الفترة من 2021 إلى 2023، يظهر أن الاقتصاد الليبي يعاني من مجموعة من التشوهات الهيكلية التي تتنافى مع المثل العليا التي يمثلها نموذج مربع كالدر السحري. فبينما يُعتبر هذا النموذج أداة قياسية لقياس الأداء الاقتصادي في أي دولة من خلال أربعة مؤشرات رئيسية هي: النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، وميزان المدفوعات، نجد أن الحالة الاقتصادية الليبية لا تتماشى مع التوقعات المثالية لهذه المؤشرات.

النمو الاقتصادي: من خلال النظر إلى معدل النمو الاقتصادي، الذي شهد قفزة غير مسبوقة في عام 2021 بنسبة 153.5% نتيجة لاستئناف إنتاج النفط بعد فترات من الإغلاق بسبب الصراعات المسلحة، يتضح أن هذه الزيادة لم تكن ناتجة عن نشاط اقتصادي حقيقي أو تطوير قطاعات إنتاجية أخرى، بل كانت بسبب انتعاش جزئي في قطاع النفط الذي يعتبر المصدر الوحيد للإيرادات الوطنية. في عام 2022، انخفض النمو إلى 1.3%، وفي عام 2023 انخفض بشكل أكبر بنسبة 1.7%، ليبلغ المتوسط العام للنمو في هذه الفترة - 10.91%. هذه الأرقام تشير إلى أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل أساسي على التقلبات في أسعار النفط والظروف الأمنية، مما يجعله عرضة للصدمات الخارجية، ولا يعكس تحقيق نمو مستدام أو تنمية اقتصادية حقيقية.

التضخم: على الرغم من أن الحكومة أعلنت عن معدلات تضخم منخفضة نسبيًا في الأعوام الأخيرة (2.8% في 2021، 4.5% في 2022، و2.5% في 2023)، فإن التقديرات الواقعية للتضخم كانت أعلى بكثير. ففي 2021، بلغ التضخم الفعلي 72.8%، وفي 2022 ارتفع إلى 117%، بينما في 2023 بلغ 65%. هذا التباين الكبير بين التضخم المعلن والتضخم الواقعي يعكس سوء إدارة السياسات النقدية والمالية، ولا سيما التوسع الكبير في الاعتمادات لشراء السلع الاستهلاكية بالعملات الأجنبية، وخاصة الدولار التمويل التضخمي (طبعة العملة) الذي تجاوز 100 مليار خلال العقد المنصرم. هذه السياسات أدت إلى زيادة حادة في الأسعار نتيجة لانخفاض قيمة الدينار الليبي، والذي تفاقم بسبب القيود المفروضة على تداول العملة الأجنبية، مما استفاد منه فئة معينة من رجال الأعمال.

الارتفاع غير الطبيعي في التضخم يعود إلى الخلل في سياسات المصرف المركزي، الذي سمح لفئة محدودة من الأشخاص بالوصول إلى العملات الأجنبية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل غير مبرر. كما أن التوسع في الاعتمادات لشراء السلع الاستهلاكية ساهم في خلق فجوة بين العرض والطلب على العملة الأجنبية، مما أسهم في تفاقم التضخم بشكل كبير.

البطالة: بلغ معدل البطالة في 2021 نحو 19.7%، واستمر في التراجع الطفيف في عامي 2022 و2023 ليصل إلى 19.3% و18.5% على التوالي. على الرغم من هذا التراجع الطفيف، فإن مستويات البطالة ما زالت مرتفعة بشكل كبير، ولا تتماشى مع المستوى الأمثل الذي تتطلع إليه أي دولة ذات اقتصاد نامٍ. كما أن هذا التراجع لا يعكس تحسنًا حقيقيًا في سوق العمل الليبي أو زيادة في فرص العمل المستدامة. البطالة في ليبيا ناتجة جزئياً عن تدهور القطاعات غير النفطية وضعف التنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى فشل السياسات الاقتصادية في تحفيز القطاع الخاص لتوفير فرص العمل.

ميزان المدفوعات: بالرغم من التشوهات الواضحة في المؤشرات الاقتصادية الأخرى، تمكن الاقتصاد الليبي من تحقيق فوائض في ميزان المدفوعات خلال الفترة بين 2021 و2023، حيث سجلت الفوائض 68.8% في 2021، و68.1% في 2022، و68.6% في 2023. بلغ المتوسط خلال هذه الفترة 50.1%. هذه الفوائض كانت نتيجة لارتفاع إيرادات النفط، وليس بسبب تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد أو التوسع في القطاعات الأخرى. وبالتالي، فإن هذه الفوائض لا تشير إلى نمو اقتصادي حقيقي أو استدامة في الميزان التجاري، بل هي ببساطة انعكاس للارتفاع المؤقت في أسعار النفط.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

التحديات الهيكلية وتأثيرات الأزمة السياسية: من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن الاقتصاد الليبي لا يزال يواجه العديد من التحديات الهيكلية التي تعود إلى سنوات من الاضطراب السياسي والاقتصادي، بعد سقوط النظام السابق في 2011. الأزمة السياسية التي بدأت في عام 2014 أسفرت عن انقسام داخلي شديد، وصراعات مسلحة دامت لسنوات، مما أثر بشكل بالغ على الأداء الاقتصادي. في ظل هذه الظروف، فقد تعمقت التشوهات الاقتصادية، حيث تدهور القطاعين العام والخاص، وتعرضت الموارد الاقتصادية للهدر والتبذير.

أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في تفاقم الوضع الاقتصادي كان سوء إدارة المصرف المركزي، حيث أسهم في زيادة العجز المالي، الذي بلغ 28 مليار دينار ليبي في عام 2014، بسبب الفساد المالي وتلاعب رجال الأعمال في السوق السوداء.، ليتفاقم الى 86 مليار د.ل وفق تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2023.

بالتالي، إن تحليل مربع كالدر للاقتصاد الليبي بين 2021 و2023 يبرز صورة غير متوازنة وملئية بالتشوهات الاقتصادية. النمو الاقتصادي المدفوع بتقلبات سوق النفط، والتضخم المرتفع الناتج عن سياسات نقدية غير فعالة، ونسبة البطالة المرتفعة، مع الفوائض في ميزان المدفوعات التي لا تعكس تقدمًا اقتصاديًا حقيقيًا، كلها مؤشرات على أن الاقتصاد الليبي يواجه تحديات جذرية وعميقة تحتاج إلى حلول اقتصادية وسياسية شاملة لتحقيق استقرار اقتصادي وتنمية مستدامة.

7. توصيف وتقدير دالة الدراسة والتحليل القياسي

استناداً إلى الأدبيات الاقتصادية والدراسات السابقة (عيسى، 2003؛ يخلف وآخرون، 2018)، تم بناء نموذج قياسي يستهدف تحديد العوامل المؤثرة على الموازنة العامة الليبية باعتبارها مؤشراً جوهرياً للإصلاح الاقتصادي. تأخذ الدالة العامة للدراسة الصيغة التالية:

$$BD = f(OX, OP, M, IN, D1)$$

$$\sum BD_t = \alpha_0 + \alpha_1 \sum OX_t + \alpha_2 \sum OP_t + \alpha_3 \sum M_t + \alpha_4 \sum IN_t + \alpha_5 D1 + U_t$$

حيث تمثل المتغيرات ما يلي: BD عجز أو فائض الموازنة العامة سنوياً (مؤشر الإصلاح الاقتصادي) OX : قيمة الصادرات النفطية السنوية مقومة بالدينار الليبي. OP : متوسط الأسعار العالمية للنفط الخام. M : قيمة الواردات السنوية مقومة بالدينار الليبي. IN : الإيرادات غير النفطية (الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم).D1 : متغير وهمي (Dummy Variable) يعبر عن حالات عدم الاستقرار السياسي والأمني.

نتائج اختبارات الاستقرار والتكامل المشترك: كشفت اختبارات جذور الوحدة (ADF, PP, Correlogram) عن عدم استقرار السلاسل الزمنية عند مستواها الأولي I(0) ، في حين حققت الاستقرار بعد أخذ الفروق الأولى I(1). وبناءً على معيار فترات الإبطاء (Lag Length)، تبين أن درجة التخليف المثلى هي الرتبة الثانية I(2) وبتطبيق أسلوب "جوهانسون" للتكامل المشترك (Johansen Co-integration)، أكدت اختبارات الأث (Trace) والقيمة الذاتية العظمى (Max Eigenvalue) وجود ست علاقات توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج تحليل نموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM): بعد التحقق من سلامة النموذج من المشاكل القياسية كالأرتباط الذاتي واختلاف التباين وعدم ثبات الدالة، أظهرت نتائج تقدير دالة النمو الاقتصادي بمنهجية VECM أن معامل تصحيح الخطأ (ECT_ (-1 يحمل الإشارة السالبة المتوقعة وبقيمة بلغت (0.094-). وتعكس هذه النتيجة قدرة المتغيرات على العودة نحو القيمة التوازنية في الأجل الطويل بنسبة تعديل تبلغ 9.4% في كل فترة زمنية. ويُصنف هذا المعامل ضمن فئة التعديل البطيء، حيث يستغرق الاقتصاد نحو 128 فترة زمنية لتصحيح الاختلالات بالكامل، مما يكشف عن تداعيات عميقة لسوء تخصيص الموارد وإخفاق برامج الإتفسير النتائج في المدى القصير (اختبارات Wald):أظهرت نتائج التقدير لهده الاختبارات وجود أثر إيجابي معنوي لكل من الصادرات النفطية (OX) والواردات (M) على رصيد الموازنة العامة. وفي مفارقة اقتصادية، أظهرت أسعار النفط العالمية (OP) علاقة سلبية مع رصيد الموازنة؛ ويُعزى هذا الأثر إلى القيود التشريعية (مثل القانون رقم 85 لسنة 1970) التي تلزم بتخصيص 70% من الإيرادات النفطية لأغراض التنمية والادخار القومي،

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

فضلاً عن الانحرافات الناتجة عن التمويل بالعجز، وتراكم الدين المحلي، والتوسع في الاعتمادات التجارية.كما أكدت النتائج التأثير السلبي الحاد لمتغير عدم الاستقرار السياسي (D) على مسار الإصلاح الاقتصادي. ومن جهة أخرى، غابت المعنوية الإحصائية لأثر الموارد غير النفطية (IN)، وهو ما يفسره الضعف الهيكلي في تحصيل الجباية الضريبية والرسوم الجمركية خلال العقد الأخير، وفق ما أكدته التقارير الرقابية، مما يعزز فرضية الارتهان الكلي للاقتصاد الريعي وغياب التنويع المالي. صلاح المتعاقبة في تحقيق استجابة هيكلية سريعة.

8. المقاربة التنموية المقترحة: من "إدارة الأزمة" إلى "الإصلاح الهيكلي"

بناءً على ما تقدم من قراءة في مؤشرات **مربع كالدر السحري** وتحليل التقارير الرقابية، يتضح أن الاعتماد على برامج التثبيت والتكييف الاقتصادي التقليدية لم يفضِ إلى بوادر إصلاح حقيقي في الاقتصاد الليبي. وهنا يبرز تساؤل جوهري :هل ان البيئة الليبية الحالية مهيأة لعملية الإصلاح بمفهومه التقليدي؟
إن نتائج مربع كالدر السحري، مدفوعة بمؤشرات مدركات الفساد الدولي(CPI) ، تؤكد أن الاقتصاد الليبي يواجه تحديات اقتصادية كبيرة تتمثل في غياب الاستقرار الأمني والسياسي والمؤسسي. عليه، فإن المرحلة الراهنة تقتضي تبني أدوات اقتصاد الأزمة كأولوية قصوى لتهيئة الأرضية، قبل الانطلاق نحو برنامج إصلاح تنموي شامل، والذي رغم وحدة منطلقاته العالمية، يجب أن يتواءم مع خصوصية البيئة الليبية وفق المحاور الاستراتيجية التالية:

1.8. الترشيد الكفوء للإنفاق الحكومي

لا ينصرف مفهوم الإنفاق الرشيد هنا إلى التقشف الحاد الذي تفرضه المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، والذي غالباً ما يؤدي إلى انكماش اقتصادي وتآكل في الحماية الاجتماعية، كما لا يعني الاستمرار في حالة الإسراف العشوائي التي طبعت العقد الماضي (2011-2020) وأدت لهدر ما يربو على 419.6 مليار دينار .بل المقصود به هو رفع الكفاءة الإنتاجية للإنفاق؛ أي توجيه كل وحدة نقدية لتحقيق أقصى عائد اجتماعي واقتصادي ممكن، ووضع حد صارم لنزيف المال العام

.

2.8. إعادة ترتيب الأولويات في الموازنة العامة

تُعد الموازنة التقديرية في الدول النامية مرآةً للمزاج السياسي والضغوط الاجتماعية أكثر من كونها أداة اقتصادية علمية. لذا، يتطلب الإصلاح تجاوز حالة التخبط في توزيع الموارد، والانتقال إلى نموذج يحدد الضروريات السيادية والتنموية بدقة، لضمان استمرار العجلة الاقتصادية وتجنب العجز الهيكلي الناتج عن سوء التخصيص لا عن شح الموارد.

3.8. تنمية الموارد العامة وتنويع الأوعية المالية

إن الاكتفاء بمحور الترشيد وحده قد يقود إلى ركود اقتصادي ويقوض قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية. لذا، يجب أن يتزامن الترشيد (بمعناه القائم على محاربة العبث والمزايا غير المستحقة) مع سياسات نشطة لتنمية **الإيرادات** غير النفطية .الهدف هنا هو خلق توازن يضمن تدفق التمويل اللازم للتنمية دون المساس برفاهية المواطن، مع ضمان عدم تحول "الحرص المالي" إلى عائق أمام النمو.

4.8. الحوكمة والتحكم في الدين العام

يعد ضبط الدين العام (الداخلي والخارجي) صمام أمان للاستقرار المالي بعيد المدى. يتطلب هذا المحور وضع سياجات قانونية ومؤسسية تمنع الانزلاق نحو مديونية تستنزف الأجيال القادمة، مع تفعيل أدوات الرقابة على أوجه صرف القروض لضمان توجيهها نحو مشاريع ذات جدوى اقتصادية قادرة على سداد ذاتها.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

عليه فإن نجاح هذه المحاور مرهون بوجود إرادة سياسية قادرة على تحويل هذه المنطلقات من إطارها النظري إلى ممارسات ميدانية، تبدأ بوقف الهدر في المال العام ومكافحة الفساد وتنتهي ببناء اقتصاد مرن قادر على الصمود أمام الازمات الاقتصادية الدولية.

9. النتائج والتوصيات

النتائج

1. أكدت مؤشرات "مربع كالدور السحري" أن النهج الانكماشي المتبع منذ عام 2016 لم يحقق أي قيمة مضافة حقيقية؛ فبينما شهد عام 2015 تشوهاً كارثياً في معدلات البطالة والتضخم، لم يطرأ أي تحسن يذكر في عامي 2023 و2024، وظل الفائض المحقق في الميزان التجاري ناتجاً عن تقلبات أسعار النفط وعوائد ضريبة بيع العملة، وليس نتيجة إصلاح هيكلي حقيقي.
2. خلصت الدراسة إلى أن برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي الذي طُبق في ليبيا قد أخفق في تحقيق أهدافه المسطرة؛ إذ لم ينجح في كبح جماح التضخم أو خفض معدلات البطالة، بل أدى إلى انكماش حاد في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود استمرار الفجوة بين الأداء الفعلي و"النموذج الأمثل" لمنظمة (OECD) بالأساس إلى أن السياسات النقدية والمالية صُممت بمعزل عن الواقع المؤسسي والسياسي المتأزم، مما جعلها عبئاً على الاقتصاد بدلاً من أن تكون قاطرة للإصلاح.
3. تسبب البرنامج التقشفي في تفاقم حالة الركود وانهيار المستوى المعيشي، حيث وقع العبء الأكبر على كاهل الفقراء وذوي الدخل المحدود نتيجة إلغاء دعم السلع الأساسية ورفع رسوم الخدمات، مما عمق الفجوة الطبقية في المجتمع.
4. كشفت النتائج عن تغليب الأهداف النقدية الدولية على اعتبارات التنمية؛ حيث بينت الدراسة أن الهدف الرئيس للوصفات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين) هو توفير النقد الأجنبي لسداد الديون وتأمين مصالح "التكنوقراط"، حتى لو كان ذلك على حساب وقف التنمية البشرية وزيادة معدلات الفقر والعجز.
5. من خلال تطبيق أدوات القياس الاقتصادي الحديثة، كشفت الدراسة عن هشاشة مؤشرات الإصلاح المعتمدة على التثبيت الهيكلي؛ إذ أظهرت البيانات أن الاستقرار المالي المحدود (الظاهري) جاء على حساب الرفاه الاجتماعي والقوة الشرائية للمواطن.
6. أوضحت الدراسة أن السياسات المتبعة أدت إلى تثبيط الاستثمار والإنتاج؛ حيث أدى خفض الطلب الكلي ورفع أسعار المحروقات والضرائب إلى زيادة تكاليف المدخلات الإنتاجية، مما دفع بالعديد من المشروعات الوطنية إلى الإفلاس والخروج من السوق، وهو ما يتناقض تماماً مع أهداف تحفيز العرض الكلي.
7. كشفت النتائج عن وجود خلل في العدالة الضريبية؛ حيث تم خفض الضرائب على رؤوس الأموال الكبيرة بذريعة تشجيع القطاع الخاص، مقابل التركيز على الضرائب غير المباشرة التي تنهك مدخرات الطبقات الكادحة، بخلاف ما هو متبع في الدول الصناعية المتقدمة.
8. كشفت المقارنة عن استدامة "التضخم الكارثي"؛ فبينما كانت معدلات التضخم المعلنة في عام 2023 حوالي (2.5%)، إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى بلوغها نحو 65%، مما يثبت أنها تتخذ ذات النمط الصعودي المسجل في سنة 2015. وهذا يعني أن خمس سنوات من السياسات النقدية لم تنجح في كبح جماح الأسعار، بل أدت إلى استنزاف المدخرات الحقيقية للمواطنين. وبالتوازي مع ذلك، سجلت البطالة انحرافاً عن المعدل الأمثل بنسبة 13.5%، وهي نسبة تعكس جموداً في سوق العمل وفشلاً في استيعاب القوى العاملة رغم حجم الإنفاق الحكومي الضخم.
9. أظهرت الدراسة وجود أثر موجب لعائدات النفط والواردات على الموازنة، مقابل أثر سلبي لأسعار النفط؛ ويُعزى هذا التناقض إلى الفساد المؤسسي، والتمويل بالعجز، والإفراط في طباعة العملة المحلية.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

10. أثبتت الدراسة أن عدم الاستقرار السياسي والأمني يمثل حجر عثرة أمام أي إصلاح مالي، في حين لم يظهر للموارد غير النفطية أي أثر يذكر في معالجة الخلل المالي بسبب ضعف الجباية والفساد الإداري المستشري داخل مؤسسات الدولة.

التوصيات

1. ضرورة مغادرة النهج الانكماشي "النيوكلاسيكي" التقليدي، وتبني نموذج اقتصادي يرتكز على "إدارة الأزمات"؛ بحيث تُمنح الأولوية لترميم المؤسسات السيادية وتوحيدها قبل تنفيذ أي برامج تقشفية طويلة الأمد.
2. التأكيد على أنه لا يمكن تحقيق استقرار في سعر الصرف أو مكافحة التضخم عبر تقييد السيولة فقط، بل يجب أن يتزامن ذلك مع تفعيل قنوات الإنتاج وتأهيل الوحدات الإنتاجية المعطلة لتقليل الاعتماد على الاستيراد وتخفيف الضغط على النقد الأجنبي.
3. استناداً إلى تقارير ديوان المحاسبة، ينبغي بناء نظام رقابي "لحظي" على الاعتمادات المستندية والتحويلات الخارجية، مع تفعيل العقوبات القانونية ضد الممارسات الفاسدة في القطاعين العام والخاص لضمان وصول أموال التنمية لمستحقيها.
4. معالجة التضخم الوظيفي وتداخل الاختصاصات بين الأجهزة والمصالح العامة (كما في قطاعات الإسكان والمواصلات)، لتقليص الهدر المالي وتوجيه الوفورات نحو الاستثمارات ذات القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.
5. ضرورة إيجاد آليات دولية ومحلية تضمن استمرار تدفق النفط بعيداً عن التجاذبات السياسية والعسكرية، لضمان استدامة الموارد اللازمة لأي برنامج إصلاحي حقيقي.
6. معالجة التفاوت الكبير في الدخول عبر إقرار نظام موحد للمرتبات، لضمان حماية الطبقات الهشة التي سُحقت تحت وطأة السياسات التقشفية، مما يعزز الاستقرار الاجتماعي اللازم للاستقرار الاقتصادي.
7. توصي الدراسة بوقف كافة البرامج التقليدية والانتقال فوراً لإدارة البلاد بأدوات "اقتصاد الأزمة"، مع ضرورة تحجيم نفوذ رجال الأعمال في مراكز القرار السياسي، وتجميد كافة المزايا الممنوحة لهم لضمان حيادية الدولة في فترات عدم الاستقرار.
8. الانتقال الفعلي من النهج الانكماشي إلى النهج التنموي الذي يستهدف تحفيز الجهاز الإنتاجي غير النفطي، ومعالجة العجز الداخلي عبر مكافحة هدر المال العام الذي تجاوز (419 مليار دينار) في عقد واحد.
9. ضرورة استبدال النهج الانكماشي ببرنامج تنموي شامل يهدف لزيادة التوظيف وتنويع مصادر الدخل، مع تحميل الطبقات الحاكمة والأثرياء التكلفة الأكبر للإصلاح، لضمان توجيه الفائض المالي نحو سداد الدين الداخلي وتحسين جودة حياة المواطن.

10. المراجع

المراجع باللغة العربية

1. **أبو جمعة، حمزة** .(2015). أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على الصادرات خارج المحروقات في الجزائر .مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
2. **أبو مرداس، عبد الحق** .(2015). تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي في ظل المتغيرات الدولية: دراسة حالة الجزائر .مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.
3. **إسماعيل، ممدوح، وعبد المنعم، هدى** .(2018). دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية . صندوق النقد العربي، الإمارات، 03-75.
4. **بن يحى، نسمة، وموارد، تهتان** .(2017). أثر الصدمة البترولية لسنة 2014 على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي الجزائري .مجلة مصارف، (22)، 217-229.
5. **بني سلامة، محمد، ودرادكة، مأمون** .(2006). أثر الإصلاح الاقتصادي في الإصلاح السياسي: الأردن أنموذجاً (2002-2015). مجلة المنارة للبحوث والدراسات، جامعة آل البيت، الأردن، (3)، 327-378.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

6. **بوجمعة، بلال** .(2015). تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 في الجزائر من وجهة الطرح الكينزي: دراسة قياسية للفترة 2001-2010 .مجلة البشائر الاقتصادية، (1)1، .35-49
7. **بومرداس، محمد** .(2015). أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014 على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف .VAR مجلة البشائر الاقتصادية، (2)1، .29-47
8. **بوفليح، نبيل** .(2013). دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 . مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، (9)، .42-53
9. **بيرثلمي، جون كلود، وبن طاهر، نوال** .(2004). الإصلاحات المالية والتطور المالي في الدول العربية .مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، (2)7، .01-27
10. **حبيب، كريمة، وزقرير، عادل** .(2018). إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستدام: بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030 .مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، (5)، .111-129
11. **حجاب، عيسى، وبوخرص، عبد الحفيظ، وبن محاد، سمير** .(2019). الإصلاح الاقتصادي من خلال برامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي- عرض تجربة الهند .الملتقى الدولي الثامن حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية، جامعة الوادي، الجزائر.
12. **خرص، عبد الحفيظ، والحواس، زواق** .(2018). دراسة تحليلية لتجربة الإصلاح الاقتصادي في تركيا .مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، (5)، .65-79
13. **زكرياء، مسعودي** .(2017). تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري: دراسة للفترة 2001-2016 .المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، (6)، .215-228
14. **السامرائي، همسة قصي** .(2010). سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي- تجربة العراق بعد 2003 . مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، (13)4، .133-154
15. **عبورة، حسام الدين** .(2009). سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر .أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر.
16. **عيسى، كمال** .(2003). محددات عجز الموازنة العامة في السودان .مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والإحصائية، جامعة أم درمان، السودان، (13)، 87-123.
17. **لعمى، أحمد، ومسعي، محمد** .(2014). أثر سياسة الإنعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر 2001-2010 دراسة تحليلية .مجلة الباحث، (14)، .221-232
18. **مازن، أحمد، وآخرون** .(2018). سياسات البنوك المركزية في مواجهة صدمة أسعار النفط لسنة 2014: العراق والجزائر حالتان دراسيتان .مجلة الدراسات النقدية والمالية، عدد خاص، 01-28.
19. **مسعي، محمد** .(2012). سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو .مجلة الباحث، جامعة ورقلة، .160-147
20. **يخلف، يوسف** .(2018). الإصلاح الاقتصادي كمؤشر للإصلاح المؤسسي- دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي باستخدام دوال مربع كالدور للفترة 1996-2017 .مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، (12)، .04-34
21. **يخلف، يوسف، وساسي، سامي، والمالطي، عبد الفتاح** .(2018). محددات عجز الموازنة العامة كملمح رئيس للأزمة الاقتصادية الليبية .مجلة العلوم البحثة والتطبيقية، .01-11

المراجع باللغة الأجنبية

1. **Baecky, S., & Havranek, T.** (2013). Structural reforms and growth in transition economies: A meta-analysis. *Economic Systems*, 37(1), 13-28.
2. **Dawson, J. C.** (2006). The Effect of Oil Prices on Exchange Rates: A Case Study of the Dominican Republic. *The Park Place Economist Journal*, XIV, 23-30.
3. **Dawson, J. W.** (2006). Regulation, investment, and growth across countries. *Cato Journal*, 26(3), 489-509.
4. **Nazir, S., Nawaz, S., & Gilani, S. J.** (2013). Relationship between economic growth and public expenditure: Evidence from Pakistan. *International Journal of Humanities and Social Science*, 3(9), 234-241.
5. **Nazir, S., Anwar, M., Irshad, M., & Shoukat, A.** (2013). Does Fiscal Policy Matter for Growth? Empirical Evidence from Pakistan. *International Journal of Monetary Economics and Finance*, 5(3), 205-212.
6. **Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD).** (2012). *OECD Guidelines and Standards for Economic Performance*. Retrieved July 8, 2021, from www.oecd.org.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

7. **World Bank.** (2021). *GDP (current US$) - Libya*. World Bank Open Data. Retrieved July 8, 2021.
8. **World Bank.** (2021). *GNP per capita, Atlas method (current US$) - Libya*. World Bank Open Data. Retrieved July 8, 2021.
9. **World Bank.** (2021). *Population, total - Libya*. World Bank Open Data. Retrieved July 8, 2021.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **SAJFAS** and/or the editor(s). **SAJFAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license .(https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)